



توصلت الجبهة الوطنية للتحرير وهيئة تحرير الشام إلى اتفاق ينزع فتيل الأزمة بين الطرفين، بعد النزاع العسكري الأخير غربي حلب، على خلفية محاولة الأخيرة اقتحام بعض قرى المنطقة.

وتداول ناشطون اتفاقاً خطياً من أربعة بنود، ينص على سحب المظاهر العسكرية وعودة الحياة المدنية إلى ما كانت عليه في المناطق التي حصل فيها النزاع، بالإضافة إلى إخلاء سبيل الموقوفين من كلا الطرفين، والمتابعة الفورية للمطلوبين قضائياً.

كما نص الاتفاق على تشكيل لجنة قضائية خلال أسبوع للنظر في قضايا المدنيين وحقوقهم، على أن تضمن "تحرير الشام" الخرق الأخير لإطلاق النار المتفق عليه "ميزنار-المشتل"، وتحمل مسؤولية ذلك من قتلى ومصادرات" وفقاً لما جاء في البيان.

وشهد ريف حلب الغربي خلال اليومين الأخيرين مواجهات عنيفة بين الجبهة الوطنية للتحرير وهيئة تحرير الشام، بعد أن أقدمت الأخيرة على اقتحام بلدتي كفر حلب وميزنار ما أدى إلى سقوط ضحايا وجرحى في صفوف المدنيين.

وتقول هيئة تحرير الشام إن تحركاتها غربي حلب تهدف إلى إلقاء القبض على مطلوبين، في حين يؤكد قياديون في الجبهة الوطنية للتحرير، أن التحركات الأخيرة استهدفت عناصرها بشكل مباشر وحاصرتهم، كما استهدفت المدنيين ولم تسمح لهم بإسعاف الجرحى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم
والسلام وبعد:

فقد تمَّ الارتفاق بين الأهمية في الجبهة الوطنية للثورة والهيئة
تحرير الشام بما يخصُّ المشكلة الأخيرة على سبيل تلخيص بما يلي:

- حسب المظاهر العسكرية وعودة الحياة المدنية إلى طامات عليها في
كلِّ المناطق التي حصل فيها النزاع.

- إخراج جيش المقاتلين من كلِّ المناطق فوراً على خلفية أحداث
الأخيرة، والمتابعة الفورية للمطالبين قضائياً.

- بما يخصُّ المدنيين وحقوقهم مرَّده إلى لجنة قضائية تمَّ الارتفاق على
هذا المسعى من تاريخ إصدار هذا البيان.

ضمنات الهيئة تحرير الشام للحزب الأخير لإظهار لنا المتفهم
عليه وتحمل مسؤولية ذلك مع قتلى ومصادر:

ممثل الهيئة تحرير الشام
الدكتور مظهر لويس

الداخل
٢٠١٧/١٠/٦

ممثل الجبهة الوطنية للثورة
سواء السيد محمد خواجه

